الهالوين في السعودية.. الترفيه غطاء للأزمات والقمع

انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مشاهد غير مسبوقة من احتفالات ما يسمى الهالوين في السعودية، وسط إجماع على أنها حيلة جديدة ضمن مؤامرات الترفيه كغطاء للأزمات والقمع.

وأبرزت صحيفة الـ Times York New الأمريكية جود إجماع في المملكة من أن دفع الحكومة نحو فعاليات الترفيه؛ تهدف لإلهاء الشعب عن التحديات الاقتصادية.

وذلك مثل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، والتحديات السياسية، مثل الافتقار إلى حرية التعبير وسحق الحريات العامة.

وأشارت الصحيفة أنه قبل بضع سنوات فقط كان الاحتفال بالهالوين في المملكة يؤدي إلى الاعتقال باعتباره أمرا محظورا.

ونبهت إلى أنه "في المملكة الإسلامية المحافظة كان يُنظر إلى الهالوين على أنه عطلة أجنبية لعيد

وثني".

لكن الآن يسمى "ويكند الرعب" ويتم برعاية الحكومة السعودية، من خلال هيئة الترفيه.

وعقبت الصحيفة على احتفالات الهالوين لهذا العام "كان المشهد في الرياض علامة صارخة ومخيفة بعض الشيء، بسبب التغييرات التي مزقت السعودية، منذ أن بدأ ولي العهد محمد بن سلمان بالتخلص من القيود الاجتماعية واحدة تلو الأخرى، بعد صعوده إلى السلطة".

وأكدت أن الحكومة السعودية تعمل على تعبئة المجتمع نحو الاحتفال بالهالوين بسرعة كبيرة، وهي استراتيجية فوضوية شبيهة بالكرنفالات التي يُسمح لها بالاندلاع لفترة وجيزة في مناسبات مختلفة.

ونبهت إلى أن الحكومة السعودية تستخدم مزيجاً من التلاعب والسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ مما أدى إلى خطاب موحد بشكل متزايد يبجل بن سلمان وخطته "رؤية 2030".

خلصت دراسة أصدرها مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات أن الانقلاب الذي تقوده هيئة الترفيه في السعودية يهدد بآثار اجتماعية وخيمة في ظل الرفض الشعبي الواسع له.

واستعرضت الدراسة قصور التأثير الاقتصادي الحاصل لهيئة الترفيه في المملكة على الرغم من إنفاق المليارات على أنشطتها ضمن رؤية 2030 التي يروج لها ولي العهد محمد بن سلمان.

وأبرزت الدراسة أن السعودية عرفت منذ نشأتها بخصائصها المحافظة، وقد أسست نظاماً للحكم وفق هذا التوجه العام، وهذا ما مكّن المؤسسة الدينية من لعب دور كبير في بناء الدولة، ودعم توسعها.

وخلال هذه الفترة، حافظت المؤسستان السياسية والدينية على رعاية مكاسب الحكم؛ وهو ما أدى إلى استمرار حضور الخصائص الدينية للمجتمع السعودي، وساهم في تميز المملكة عن غيرها من دول العالم؛ كونها حامية الإسلام، وتحتم عليها مركزيتها الدينية نشر القيم الإسلامية العامة للشعوب المسلمة.

وبعد ظهور النفط في المملكة بدأ تحول البلد إلى العالم الخارجي، وتوسعت علاقاته مع الشركات العالمية، وهو أمر كانت عليه بعض التحفظات من المؤسسة الدينية في السعودية.

بعد ذلك عاودت حكومة المملكة إجراء التحديثات مجددًا في فترة التسعينيات من القرن الماضي، وقد كانت الخطوات بطيئة ومحدودة؛ نظرًا لحرص ملوك المملكة على توازن القوى، وعدم خلق معارضة من قِبَلِ التيار الديني، الذي كان في تلك الفترة يواجه مطالب الإصلاح والتغيير والحقوق والحريات، واستمر الحال على عدد من التحديثات المحددة والمتناسبة مع واقع المملكة، إلى مرحلة قدوم الملك سلمان.

في هذه المرحلة شهدت المملكة تحديثات جديدة على يد محمد بن سلمان، في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث رفع شعارات الإصلاح والتغيير داخل المملكة، والخروج عن الأطر التي رسمت الصورة العامة للملكة وشعبها، واستبدالها بمفردات وسياسات جديدة.

وفي ظل التحديثات المتسارعة التي تقودها حكومة المملكة داخل المجتمع السعودي، تم الإعلان عن تصور الرؤية السعودية لعام 2030 في أبريل 2016.

إذ تم تسويقها بأنها "رزمة الإصلاح الاقتصادي الأكثر شمولًا في تاريخ المملكة"، وأُريد منها أيضًا إضافة إلى مجال الإصلاح الاقتصادي المعلن عنه، إحداث ثورة ثقافية واجتماعية داخل المجتمع السعودي، وتوجيه واقع الأفراد نحو قواعد اجتماعية جديدة ومتغيرة عن تلك التي اعتادوا عليها طوال سنوات عديدة.

وتعد الهيئة العامة للترفيه إحدى أهم مبادرات رؤية المملكة 2030، والتي تأسست بأمر ملكي في 7 مايو 2016، وتهدف إلى "تطوير وتنظيم قطاع الترفيه، ودعم بنيته التحتية".

وقد تولى إدارة هيئة الترفيه عند تأسيسها أحمد بن عقيل الخطيب، إلا أنه أعفيَ من المنصب في 18 يونيو 2018، بـُعيد ظهور لاعبات "سيرك روسي" في عرض ترفيهي في مدينة الرياض، واللاتي ظهرنَ بلبس غير ملائم لعادات المجتمع السعودي وثقافته، وتم تعيين تركي بن عبد المحسن آل الشيخ بعد ذلك رئيسًا للهيئة.

وقد رافق الإعلان عن الهيئة العامة للترفيه نية الحكومة السعودية ضخ مبلغ 64 مليار دولار في مجال الترفيه، صرح بها رئيس الهيئة العامة، أحمد الخطيب في تلك الفترة.

وفي سبتمبر 2017 أعلن صندوق الاستثمار السيادي في السعودية عن مساعيه للاستثمار في قطاع الترفيه،

وأطلق برنامج صندوق الاستثمارات العامة بنسخته الأولى (2018-2020)؛ ليعمل ضمن منظومة متكاملة من البرامج الأخرى التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق رؤية 2030.

كما أسس صندوق الاستثمارات العامة أكثر من 30 شركة محلية، في 10 قطاعات حيوية؛ بهدف نمو أصول الصندوق، ومن أبرز الشركات والمشاريع التي انشأها في قطاع الترفيه:

عمدت هيئة الترفيه بالتنسيق مع صندوق الاستثمار إلى الإعداد لفتح دور السينما عام 2018 في المملكة بعد حظر استمر أكثر من 35 عاماً، "بالشراكة بين شركة الترفيه السعودية "SEVEN" المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وشركة "AMC".

وقد تلاها افتتاح 32 دار سينما أخرى في مختلف مناطق المملكة، ليصل العدد إلى 33 دار سينما في 12 مدينة ضمن 6 مناطق إدارية في المملكة، وجرى ترخيص 11 شركة متخصصة في تشغيل دور السينما، تسعٌ منها شركات دولية.

إطلاق مبادرة "مواسم السعودية ٢٠١٩"، لتضم 11 موسماً سياحياً تغطي معظم مناطق المملكة، ويُراد من المبادرة أن تسهم في تفعيل قطاع السياحة الداخلية، ورفع جاهزية البنى التحتية للقطاع لتوسعه مستقبلاً للزائرين من الخارج، ودعم مختلف القطاعات المرتبطة بالسياحة والترفيه.

في المقابل رافق إعلانَ المملكة عن هيئة الترفيه عدد من الإجراءات المقيدة لعمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كمنع أعضاء الهيئة من إيقاف الأشخاص أو طلب وثائقهم أو التحفظ عليهم أو ملاحقتهم، وتقليص عملهم على ساعات عمل رسمية، مع ضرورة إبراز هوياتهم عند الحديث مع أي شخص، وجعل دور أعضاء الهيئة يقتصر على إخبار أفراد الشرطة عن الاشتباه بشخص معين.

وقد ألغى التنظيم الجديد لهيئة الترفيه القرار الصادر في أبريل 2016 الصفة الضبطية القضائية التي كان يتمتع بها أعضاء الهيئة بناء على تنظيم الهيئة عام 2012، والذي مكنهم من ضبط مرتكبي المحرمات أو المشتبه بهم بمساندة رجال الشرطة.

فوفق التنظيم الجديد تم إلغاء تزويد الهيئة بعدد كاف من رجال الشرطة، وكذلك أُلغيَ حق الهيئة في مراقبة الممنوعات وإصدار أوامر ضبط بحق ممارسيها.

وبالتالي فإن رجال الهيئة لم يعد بمقدورهم ممارسة أي دور ميداني كما كان في السابق، فلن يتمكنوا من ممارسة الضبط والمطاردة والإحضار، ولن يتمتعوا بأي سلطة إجبارية على المواطنين، بعد أن انتزعت منهم لصالح رجال الشرطة ودوريات مكافحة المخدرات.

وعلى الرغم من توجهات السلطات السعودية بافتتاح عهد جديد لإدارة المملكة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تُفعّل الخطوة ذاتها فيما يتعلق بالحريات العامة.

وقد أشارت عدد من التقارير الدولية إلى أن هناك فجوة بين الحريات العامة والحريات الخاصة؛ نتيجة التحولات الحالية، ومنها تقرير لمنظمة "هيومن راتيس واتش" الصادر في مايو 2018، والذي أشار إلى وجود حالات من الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز من دون محاكمة، وخضوع البعض لمحاكمات لا تراعي حقوق المدعى عليهم.

بموازاة ذلك قوبلت أنشطة هيئة الترفيه برفض شعبي واسع كونها تتنافى مع الروابط الدينية ولا تراعي القيم الدينية والمجتمعية.

وقد تصاعدت المعارك الكلامية على وسائل التواصل الاجتماعي، والمقالات الصحفية والمواقع الإخبارية من قبل معارضي الهيئة تنديدًا بأدائها، وانتقادًا لأنشطتها.

وأطلق العديد من السعوديين بعض الأوسمة على تويتر من بينها "هيئة الترفيه تسعى للتغريب" و"نبرأ من هيئة الترفيه" و"نحو ترفيه بناء" و"هيئة الترفيه تخالف الدستور".

وذلك بهدف التعبير عن وجهة نظرهم التي ترى أن الأنشطة القائمة سببًا من أسباب نشر الرذيلة والفساد في المجتمع؛ كونها تقوم برعاية فعاليات غنائية وترفيهية مختلطة لم يعتد عليها المجتمع السعودي.

كما ظهر على الجانب الآخر فريق من المؤيدين لأنشطة هيئة الترفيه بأوسمة مثل: "كلنا هيئة الترفيه" و"هيئة الترفيه تجمعنا" و"هيئة الترفيه تسعدنا"، والتي تعبر عن دعمهم للهيئة وتأييدهم لها.

وتُظهِر الأوسمة المتضادة حالة من الانقسام الحاد داخل المجتمع، الذي ظل متماسكًا على مدى العقود الماضية، ففي كل مرة تعلن فيها هيئة الترفيه عن مواسم ترفيهية أو مهرجات تفاعلية، تبرز ملامح الخلاف والغضب بين شرائح المجتمع السعودي على منصات التواصل الاجتماعي.

وفي حال لم يتم تدارك هذا الأمر، واستمر التباين على ما هو عليه، فإنه قد يُحدث اضطرابًا ثقافيًا واجتماعيًا، ينعكس سلبًا على الاستقرار داخل المملكة، خاصة إذا ما تداخل مع سوء الأحوال الاقتصادية.

وعند مراجعة فعاليات هيئة الترفيه نجد أن أغلبها يتركز في إقامة الحفلات الموسيقية والأمسيات الطربية المفتوحة، تلك التي لطالما وقف المجتمع السعودي ضدها، وأصبحت عنده من الممنوعات، نتيجة حالة الانسجام بينه وبين المؤسسة الدينية من جهة، وبين المؤسسة الدينية ومؤسسة الحكم من جهة أخرى.